ميزانية 2025
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

تقرير
أداء الميزانية الفعلي

لنهاية العام المالي 2025م

وزارة المالية
Ministry of Finance

الفهرس

مقدمة	03
الملخص التنفيذي	04
أولًا: **أداء المؤشرات الاقتصادية**	**08**
أ. الاقتصاد العالمي	08
ب. الاقتصاد المحلي	09
- القطاع المحلي	09
- القطاع الخارجي	13
ثانيًا: **أداء المالية العامة**	**15**
أ. الإيرادات	16
ب. النفقات	18
ج. عجز الميزانية والدين العام	22

مقدمــة

تُصدر وزارة المالية تقريرًا لأداء الميزانية الفعلي لنهاية العام المالي يستعرض الأداء الفعلي للمالية العامة وأداء المؤشرات الاقتصادية خلال العام المالي 2025م، ويوضح أبرز مسوغات الاختلافات عن التقديرات المعتمدة في الميزانية العامة للدولة.

ويأتي هذا التقرير للعام 2025م ضمن سلسلة التقارير التي تصدرها وزارة المالية عن الميزانية العامة في المملكة؛ دعمًا لمبادرات تعزيز الشفافية والإفصاح المالي التي تنتهجها الحكومة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، وهو جزء من مبادرات الوزارة في هذا المجال، حيث عملت في الفترة الماضية على إصدار ونشر تقارير دورية عن الأداء المالي للميزانية العامة للدولة، وتطوير مستوى الشفافية والإفصاح عن السياسات والمبادرات التي تنفذها، والتقارير التي تصدرها، مثل: بيان الميزانية العامة للدولة السنوي، والبيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة، ونسخة المواطن، إضافة إلى تقارير أداء الميزانية ربع السنوية، وتقرير الأداء المالي والاقتصادي نصف السنوي.

الملخص التنفيذي

استمر اقتصاد المملكة في العام 2025م بدعم مسيرة التحول الاقتصادي والتنمية الشاملة، في ظل مواصلة تنفيذ مستهدفات رؤية السعودية 2030 الهادفة إلى تعزيز التنويع الاقتصادي ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستدامة المالية. ورغم ما شهده الاقتصاد العالمي خلال العام 2025م من تحديات متسارعة، أثبت الاقتصاد السعودي قدرته على التكيف والمرونة في مواجهة المتغيرات الخارجية. ويعكس ذلك قوة الأسس الاقتصادية للمملكة، وكفاءة السياسات والإصلاحات الهيكلية التي نُفّذت في السنوات الماضية، إلى جانب استمرار الإنفاق التنموي الموجّه نحو المشاريع الإستراتيجية والقطاعات الواعدة، بما يدعم النمو الاقتصادي، ويوسع مشاركة القطاع الخاص، ويعزز فرص الاستثمار والتوظيف على المديين المتوسط والطويل.

شهد أداء المالية العامة في العام 2025م انخفاضًا في **إجمالي الإيرادات** بحوالي 6.1% عن الميزانية المعتمدة، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الإيرادات النفطية. في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنحو 5.3% عن التقديرات المعتمدة بالميزانية، مدفوعةً باستمرار جهود الحكومة في تطبيق مبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية إضافةً إلى النمو في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

في المقابل شهد **إجمالي النفقات** ارتفاعًا بنحو 8.0% عن الميزانية المعتمدة، وذلك في إطار التقدم الملحوظ في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ومواصلة الحكومة جهودها في دعم القطاعات الواعدة وتنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق توجيه الإنفاق إلى الإستراتيجيات الوطنية والمشاريع الكبرى، إضافةً إلى تعزيز جودة الحياة بتطوير المرافق العامة والخدمات الأساسية، وتوسيع نطاق التنويع الاقتصادي، إلى جانب استكمال مسار الإصلاحات الهيكلية بالتوازي مع تحفيز النمو الاقتصادي ودخول عدد من المشاريع حيز التنفيذ. في هذا السياق، استمرت الحكومة في دعم الإنفاق الاجتماعي بما يكفل تخفيف آثار التغيرات الاقتصادية على الفئات المستهدفة عبر المراجعات الدورية لبرامج الدعم والإعانات الاجتماعية، ورفع مستوى جودة الخدمات العامة وتحسين جودة الحياة، والعمل على تمكين القطاع الخاص وتطوير بيئة أعمال تنافسية ومحفّزة تسهم في استقطاب الاستثمارات النوعية وتحقيق مستهدفات النمو المستدام.

وتعمل حكومة المملكة باستمرار على تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستدامة المالية، وفي ظل التوجه نحو تبني الحكومة سياسات مالية موجّهة ومعاكسة للدورة الاقتصادية، سجّلت الميزانية بنهاية العام 2025م **عجزًا** بنحو 277 مليار ﷼ (ما يعادل 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بعجز معتمد بنحو 101 مليار ﷼ (ما يعادل 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي)[1].

وبلغ **رصيد الدين العام** بنهاية العام 2025م نحو 1,519 مليار ﷼ (ما يعادل 31.8% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو 1,300 مليار ﷼ في الميزانية المعتمدة (ما يعادل 29.9% من الناتج المحلي الإجمالي)[1]، فيما بلغ رصيد الاحتياطيات الحكومية بنهاية العام 2025م نحو 399 مليار ﷼.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نما **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** في العام 2025م بنسبة 4.6%، مدفوعًا بالنمو القوي في الأنشطة غير النفطية التي سجّلت ارتفاعًا بنسبة 5.1%، وهو ما يؤكد استمرار نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي ضمن رؤية السعودية 2030 في تعزيز التنوع الاقتصادي الشامل والمستدام. كما أسهمت الأنشطة غير النفطية إسهامًا رئيسيًا في دفع النمو الاقتصادي، حيث بلغ 2.8 نقطة مئوية في الفترة ذاتها. وجاءت تقديرات وزارة المالية في الميزانية المعتمدة لعام 2025م لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكامل العام مطابقة مع معدل نمو الأداء الفعلي.

في المقابل، سجّل **الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية** نموًا بنسبة 5.7%، نتيجة البدء في التنفيذ التدريجي والمرن لخطة إنهاء التخفيضات التطوعية الإضافية التي أُقرّت في نوفمبر 2023م، وذلك اعتبارًا من شهر أبريل 2025م، مما دعم مستويات إنتاج النفط مع الحفاظ على التوازن في أسواق البترول.

يُعدّ **معدل التضخم** في المملكة عند مستويات منخفضة نسبيًا مقارنةً بمعدلات التضخم العالمية المسجلة في العام 2025م؛ حيث سجّل مؤشر أسعار المستهلك في المملكة لعام 2025م نسبة 2.0% بارتفاع طفيف عن المقدّر له في الميزانية عند 1.9% مع استمرار

(1) تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وفق بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2025م.

بقائه دون المستوى العالمي المسجل عند 4.1% وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي [2].

استمرّ انخفاض **معدلات البطالة بين السعوديين** وسط تحسّن ديناميكية سوق العمل في المملكة واتساع الفرص المتاحة للكوادر الوطنية؛ وفقًا لمسح القوى العاملة الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء، سجّل معدل البطالة بين السعوديين في العام 2025م نسبة 7.0% وهو عند مستويات مستهدف رؤية السعودية 2030، ويعكس هذا التحسّن التوسع في الأنشطة الاقتصادية وارتفاع مستويات التوظيف في القطاعات التي شهدت نموًا تشغيليًا ملحوظًا.

في المقابل، سجّل معدل **مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة** خلال العام 2025م تراجعًا ليصل إلى 34.8%. كما أظهرت بيانات إحصاءات السجلات الإدارية الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء إلى استمرار نمو التوظيف في القطاع الخاص، حيث ارتفع عدد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص في الربع الرابع من العام 2025م ليبلغ 2.5 مليون مشتغلًا بارتفاع قدره 5.8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2024م.

شهد **أداء القطاع الخارجي للمملكة** في العام 2025م تحسنًا ملحوظًا، فقد سجّل **الميزان التجاري للسلع** فائضًا قدره 220.1 مليار ﷼، مدعومًا باستمرار النمو في **الصادرات غير النفطية -شاملة إعادة التصدير-**، التي ارتفعت بنحو 18.9%. على الجانب الآخر، ارتفعت **الواردات السلعية** بنحو 8.8% في العام 2025م، إلا أن 69.2% منها تُعدّ واردات وسيطة ورأسمالية، وسجّلت تلك الواردات نموًا بلغ 13.8% مقارنة بالعام السابق، وهو ما يعكس استمرار الطلب على مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية الداعمة للتوسع في الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني. كما واصل صافي **بند السفر** في ميزان المدفوعات أداءه الإيجابي، محققًا فائضًا بلغ 49.4 مليار ﷼ في العام 2025م، تأكيدًا للنمو المتواصل الذي يشهده القطاع السياحي، إضافة إلى تسجيل تدفقات في **صافي الاستثمار الأجنبي المباشر** قدره 122.4 مليار ﷼ [3] في العام 2025م، مرتفعًا بـ 52.9% عن العام السابق وهو ما يعكس استمرار جاذبية البيئة الاستثمارية المحلية.

(2) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي - أبريل 2026م.
(3) المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ميزانية 2025
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

أولًا:

أداء المؤشرات الاقتصادية

وزارة المالية
Ministry of Finance

أولًا:
أداء المؤشرات الاقتصادية

أ . الاقتصاد العالمي

حافظ الاقتصاد العالمي على وتيرة نمو مُستقرّة في العام 2025م رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية؛ إذ تبنّت عدّة دول سياسات حمائية تجلّت في فرض قيود تجارية ورفع التعريفات الجمركية إلى مستويات غير مسبوقة فاقمت من حالة عدم اليقين في المشهد الاقتصادي. كما أشار صندوق النقد الدولي إلى تكيّف الاقتصاد العالمي وزيادة مستويات التجارة وتكثيف إنتاج السلع كإجراءً استباقيًا قبل دخول التعريفات الجمركية المرتفعة حيز التنفيذ، يُضاف إلى ذلك دور السياسات النقدية والمالية التحفيزية والطلب المتنامي على استثمارات الذكاء الاصطناعي.

وتُشير تقديرات صندوق النقد الدولي، وفق تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل 2026م، لاستقرار نمو الاقتصاد العالمي عند نحو 3.4% في العام 2025م دون تغيّر عن العام السابق. وتُظهر التقديرات استقرار نمو اقتصادات الدول المتقدمة والأسواق الصاعدة والنامية للعام 2025م عند 1.9% و4.4% على التوالي، مسجِّلةً بذلك تغيرًا طفيفًا مقارنةً بالعام 2024م. من جهة أخرى، واصلت معدلات التضخم عالميًا تراجعها التدريجي منذ بلوغ ذروتها في العام 2022م. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الأثر التراكمي للسياسات النقدية التشددية التي تبنتها البنوك المركزية في السنوات السابقة. وتُشير التقديرات أيضًا إلى انخفاض معدل التضخم العالمي من 5.8% في العام 2024م إلى نحو 4.1% في العام 2025م، مدفوعًا بانخفاض التضخم في الدول الناشئة والنامية.

ب. الاقتصاد المحلي

- القطاع المحلي

حقّق الأداء الفعلي **للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** في العام 2025م نموًا بلغ 4.6%، مدفوعًا بنمو **الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية** بنسبة 5.1% ويعكس هذا الأداء نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي ضمن رؤية السعودية 2030 في تحقيق تنوع شامل ومستدام؛ حيث برزت الأنشطة غير النفطية كمحرك رئيس للاقتصاد بمساهمة 55.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وبأعلى مساهمة في نمو الناتج بمقدار 2.8 نقطة مئوية، مقارنةً بمساهمة الأنشطة النفطية والأنشطة الحكومية وصافي الضرائب على المنتجات في نمو الناتج بمقدار 1.4 و 0.1 و 0.2 نقطة مئوية على التوالي خلال الفترة ذاتها.

كما سجّل **الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية** نموًا بنسبة 5.7%، نتيجة البدء في التنفيذ التدريجي والمرن لخطة إنهاء التخفيضات التطوعية الإضافية التي أُقرّت في نوفمبر 2023م، وذلك اعتبارًا من شهر أبريل 2025م، حيث بلغ متوسط إنتاج النفط 9.5 مليون برميل يوميًا في العام 2025م، بنمو نسبته 5.9% مقارنةً بالعام 2024م.

حققّت جميع الأنشطة غير النفطية معدلات نمو إيجابية في العام 2025م، إذ تشير البيانات إلى أن النمو الأكبر كان في **"نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق"** بنسبة 6.5%، ويُعزى هذا النمو إلى الانتعاش القوي في قطاع السياحة، وزيادة تدفق السُيّاح الدوليين والمحليين ليبلغ عددهم حوالي 122 مليون سائح، مُسجّلًا بذلك أعلى إنفاق سياحي تاريخي تجاوز 300 مليار ﷼، مدعومًا بالتوسع في الفعاليات والمواسم الترفيهية، وتنامي القوة الشرائية المدفوعة بتحسّن ثقة المستهلك والتحول الرقمي في قطاع التجزئة.

يلي ذلك نمو في **"نشاط خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال"** بمعدل 6.5% لعام 2025م، في حين سجّل **"نشاط الكهرباء والغاز والمياه"** نموًا بنسبة 6.4%، و**"نشاط الصناعات التحويلية (باستثناء تكرير الزيت)"** نموًا بنسبة 5.6%، مما يعكس تسارع وتيرة

التنويع الاقتصادي، واستمرار تحسّن أداء الأنشطة غير النفطية، اتساقًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

من ناحية أخرى، سجّل **إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص** -غير النفطي- نموًا بنسبة 1.8% في العام 2025م مقارنة بالعام 2024م، ويعكس ذلك مرونة القطاع الخاص بدعم من الجهود المتواصلة لتعزيز البيئة الاستثمارية في المملكة، وتؤكد استدامة فاعلية البرامج والمبادرات الهيكلية، أبرزها برامج صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني. إضافة إلى التقدم الملحوظ في تنفيذ برامج التحول الوطني، والإستراتيجية الوطنية للاستثمار، وفاعلية الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والخاص في تحسين بيئة الأعمال وتذليل العقبات، بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي، وتسهيل وصول القطاع الخاص إلى الفرص الاستثمارية النوعية. حيث حقّق **الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص** نموًا بنسبة 10.4% للعام 2025م مقارنة بالعام 2024م ليصل إلى 3 تريليون ﷼، كما حقّق **الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة** في الفترة نفسها نموًا بنسبة 26.3% ليصل إلى 256.6 مليار ﷼، حيث انعكس ذلك إيجابًا على أداء الأنشطة غير النفطية في العام 2025م مقارنة بالعام 2024م، فقد سجّلت "الأنشطة العقارية" نموًا بمعدل 3.8%، ونشاط "التشييد والبناء" نموًا بلغ 3.7%.

سجّل **الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص** نموًا بنسبة 3.4% للعام 2025م مقارنة بالعام 2024م، مما يعكس استمرار القوة الشرائية للأسر وارتفاع الطلب المحلي. حيث ارتفعت **"مبيعات نقاط البيع"** بنسبة 5.8% لتصل إلى 707.2 مليار ﷼ مدعومة بتزايد الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية وتوسع شبكة نقاط البيع، إلى جانب تحسّن ثقة المستهلك، وشهدت **"مدفوعات سداد -ما عدا الخدمات الحكومية-"** نموًا بنسبة 20.7%، إضافة إلى ارتفاع **"التجارة الإلكترونية -عبر بطاقات مدى-"** بنسبة 64.7%، ويشير ذلك إلى تسارع التحول الرقمي وتزايد مرونة خيارات الدفع، والتحسّن في البنية التحتية اللوجستية والمالية التي أسهمت في تعزيز هذا النمو.

تطورات معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي

حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة من العام (2019م) إلى (2025م)

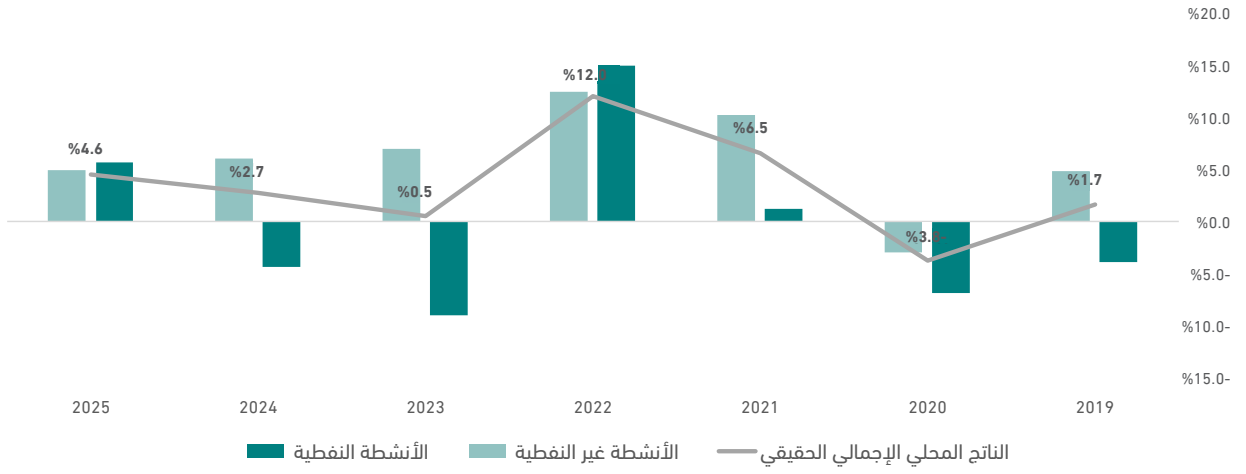

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وشهد **متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم)** ارتفاعًا بنسبة 2.0% في العام 2025م مقارنة بالعام 2024م، حيث يُعدّ ضمن المستويات المقبولة نسبيًا مقارنة بمعدل التضخم العالمي، ويُعزى ذلك إلى جهود المملكة في تبني مجموعة من السياسات المالية والنقدية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار واحتواء ارتفاعها. حيث سجّل "قسم التأمين والخدمات المالية" الزيادة الكبرى بنسبة 6.3% في العام 2025م مقارنةً بالعام 2024م، يلي ذلك "قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى" بمعدل بلغ 6.1% متأثرًا ببند "الإيجارات الفعلية للسكن" بنسبة 8.2%. في حين سجّل "قسم الأثاث والأجهزة المنزلية والصيانة الدورية للمنزل" الانخفاض الأكبر بين الأقسام الرئيسة للمؤشر وذلك بنسبة 0.8%.

أظهرت نتائج مسح القوى العاملة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء انخفاض **معدل البطالة الإجمالي** بمقدار 0.3 نقطة مئوية ليصل إلى 3.2% في العام 2025م مقارنة بالعام 2024م. كما تراجع **معدل البطالة بين السعوديين** إلى 7.0% في العام 2025م بعد أن بلغ 7.4% في العام 2024م، ويعكس هذا الانخفاض تحسّن ديناميكية سوق العمل في الفترة الأخيرة،

مدفوعًا بتوسع الأنشطة الاقتصادية وارتفاع مستويات التوظيف في القطاعات التي شهدت نموًا تشغيليًا ملحوظًا، كذلك ساعدت المبادرات الداعمة لرفع إنتاجية القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال إلى زيادة الطلب على الكفاءات الوطنية واستيعاب المزيد من القوى العاملة. في حين تراجع **معدل مشاركة المرأة السعودية** في القوى العاملة في الفترة نفسها إلى 34.8% وذلك بانخفاض يصل إلى حوالي 1.1 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2024م.

وتُشير بيانات إحصاءات السجلات الإدارية الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء إلى استمرار نمو **أعداد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص** في الربع الرابع من العام 2025م مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2024م بنسبة 5.8% وذلك بزيادة تبلغ حوالي 139.5 ألف مشتغلًا ليصل إجمالي عدد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص إلى 2.5 مليون مشتغلًا، ويعكس هذا النمو اتساع الفرص المتاحة للكوادر الوطنية خلال العام، مع زيادة الطلب على السعوديين في مجالات متنوعة.

سجّل **عرض النقود (M3)** ارتفاعًا في العام 2025م بحوالي 8.4% على أساس سنوي ليصل عند مستوى 3.2 تريليون ﷼، مدفوعًا بالنمو الكبير في الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 23.6%، والودائع الأخرى شبه النقدية والنقد المتداول خارج المصارف بنسبة 5.8% و5.6% على التوالي. في حين سجّلت الودائع تحت الطلب تراجعًا طفيفًا بمعدل 0.6%. وتشير الزيادات في مكونات عرض النقود إلى استمرار الزخم الاقتصادي وتحسّن مستويات السيولة مما يُعزز تنامي الثقة في آفاق الاستثمار والاستهلاك داخل الاقتصاد المحلي.

أبرز المؤشرات الاقتصادية (نسبة مئوية ما لم يذكر غير ذلك)

النمو	2025م	
	تقديرات ميزانية 2025م**	الفعلي*
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	%4.6	%4.6
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ﷼)	4,352	4,776
التضخم	%1.9	%2.0

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

** تم تقدير ميزانية العام 2025م بناءً على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسنة مرجعية (2018م).

- القطـــاع الخـــارجي

في ظل استمرار الجهود لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ومواصلة دعم تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز تنافسية الصادرات غير النفطية، تعكس مؤشرات التجارة الدولية وميزان المدفوعات تحسنًا ملحوظًا في **أداء القطاع الخارجي** للمملكة في العام 2025م، إذ سجّل **الميزان التجاري للسلع** فائضًا قدره 220.1 مليار ﷼، مدعومًا باستمرار النمو في **الصادرات غير النفطية -شاملة إعادة التصدير-**، التي ارتفعت بنحو 18.9%، مما يعكس تنامي القدرة التصديرية للقطاعات غير النفطية واتساع مساهمتها في التجارة الخارجية.

في المقابل، ارتفعت **الواردات السلعية** بنحو 8.8% في العام 2025م، ويعكس هيكلها زخمًا إيجابيًا في مستوى النشاط الاقتصادي، حيث شكّلت الواردات الوسيطة والرأسمالية ما نسبته 69.2% من إجمالي الواردات، وسجّلت نموًا بلغ 13.8%، وهو ما يعكس استمرار الطلب على مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية الداعمة للتوسع في الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

واصل **صافي بنـــد السفـــر** في ميزان المدفوعات أداءه الإيجابي، محققًا فائضًا بلغ 49.4 مليار ﷼ في العام 2025م، تأكيدًا للنمو المتواصل الذي يشهده القطاع السياحي، مدفوعًا بتطور البنية السياحية، وتنامي جاذبية الوجهات المحلية، واستمرار الجهود الرامية إلى تسهيل دخول الزوار من مختلف دول العالم.

في حين سجّلت تدفقات **صافي الاستثمار الأجنبي المباشر** نحو 122.4مليار ﷼[4] في العام 2025م بمعدل نمو 52.9%، مما يعكس استمرار جاذبية البيئة الاستثمارية المحلية، وتحسّن ثقة المستثمرين، وتقدم المملكة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمشروعات الإستراتيجية الداعمة لتنويع الاقتصاد وتعزيز مساهمة القطاع الخاص.

(4) المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ميزانية 2025
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

ثانيًا:

أداء الماليــة العامــة

وزارة الماليــة
Ministry of Finance

ثانيًا:
أداء الماليــة العامــة

الأداء الفعلي للميزانية العامة خلال العام 2025م

(مليار ﷼ مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2023	فعلي 2024	ميزانية 2025	فعلي 2025	التغير فعلي 2025 - ميزانية 2025
الإيرادات					
إجمالي الإيرادات	**1,212**	**1,259**	**1,184**	**1,112**	**%6.1-**
الضرائب	**357**	**381**	**379**	**389**	**%2.5**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	39	32	31	34	%11.3
الضرائب على السلع والخدمات	262	289	290	294	%1.4
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	22	24	23	24	%6.8
ضرائب أخرى	33	36	36	36	%1.5
الإيرادات الأخرى	**856**	**879**	**804**	**723**	**%10.1-**
النفقات					
إجمالي النفقات	**1,293**	**1,375**	**1,285**	**1,388**	**%8.0**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**1,107**	**1,184**	**1,101**	**1,220**	**%10.8**
تعويضات العاملين	537	562	561	575	%2.4
السلع والخدمات	303	313	265	316	%19.2
نفقات تمويل	38	45	59	54	%7.2-
الإعانات	21	34	31	36	%15.8
المنح	7	4	2	5	%216.6
المنافع الاجتماعية	97	101	98	99	%1.7
مصروفات أخرى	104	125	86	134	%56.3
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**186**	**191**	**184**	**169**	**%8.3-**
عجز / فائض الميزانية					
عجز/ فائض الميزانية	**81-**	**116-**	**101-**	**277-**	_
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي *	%1.8-	%2.5-	%2.3-	%5.8-	_
الدين والأصول					
الدين العام	**1,050**	**1,216**	**1,300**	**1,519**	_
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي *	%23.0	%25.9	%29.9	%31.8	_
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	**390**	**390**	**390**	**399**	_

* الأرقام الفعلية المحدثة للناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

المصدر: وزارة المالية.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

أ- الإيرادات

بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية لعام 2025م نحو 1,112 مليار ﷼، مُسجّلًا انخفاضًا عن الميزانية المعتمدة بنسبة 6.1% (72 مليار ﷼)، ويُعزى هذا التراجع في المقام الأول إلى انخفاض الإيرادات النفطية. من جانب آخر، سجّلت الإيرادات غير النفطية نحو 505 مليار ﷼ مرتفعة بنسبة 5.3% عن المقدّر لها في الميزانية المعتمدة، وتُعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى النمو الاقتصادي، إضافة إلى استمرار تطوير الإدارة الضريبية وتحسين إجراءات التحصيل.

وفيما يأتي تفاصيل بنود الإيرادات الرئيسية وفقًا لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة (GFSM-2014):

الإيرادات الضريبية

حقّقت الإيرادات الضريبية لعام 2025م حوالي 389 مليار ﷼ مرتفعةً عن الميزانية المعتمدة بنسبة 2.5% (10 مليار ﷼)، ويعود ذلك إلى استمرار تحسّن الأنشطة الاقتصادية والأثر الإيجابي للمبادرات المطبقة والجهود المبذولة لرفع الالتزام الضريبي وتحسين إجراءات التحصيل.

- سجّلت **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** لعام 2025م حوالي 34 مليار ﷼ مرتفعة بنسبة 11.3% عن الميزانية المعتمدة، ويعود ذلك إلى تحسّن أداء القطاعات الاقتصادية، والأثر الإيجابي لمبادرة الإعفاء من الغرامات.

- بلغت **إيرادات الضرائب على السلع والخدمات** لعام 2025م حوالي 294 مليار ﷼ مرتفعة بنسبة 1.4% (4 مليار ﷼) عن الميزانية المعتمدة، ويُعزى ذلك الارتفاع إلى الأداء الإيجابي للأنشطة غير النفطية، حيث حقّقت الإيرادات المحصلة من **المقابل المالي على العمالة الوافدة والمرافقين** نحو 42 مليار ﷼، مرتفعًا بنسبة 4.5% مقارنة بالميزانية المعتمدة، وسجّلت **ضريبة التصرفات العقارية** حوالي 12 مليار ﷼ بارتفاع نسبته 5.3% مقارنة بالميزانية المعتمدة، في حين بلغت إيرادات ضريبة القيمة المضافة حوالي 188 مليار ﷼ منخفضة

بنسبة 1.2% عن الميزانية المعتمدة، إلى جانب انخفاض إيرادات الضرائب الانتقائية بنسبة 5.4% عن الميزانية المعتمدة.

- حققّت **الضرائـــب علـى التجـــارة والمعامـــلات الدوليـــة** (الرسوم الجمركية) ارتفاعًا بنسبة 6.8% (1 مليار ﷼) عن الميزانية المعتمدة، لتسجّل نحو 24 مليار ﷼ لعام 2025م، مدعومة بزيادة إجمالي الواردات السلعية بنسبة 8.8%.

- سجّلت إيرادات **الضرائب الأخرى** (ومنها: الزكاة) لعام 2025م حوالي 36 مليار ﷼ بارتفاع نسبته 1.5% عن الميزانية المعتمدة.

الإيرادات الأخرى

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى (التي تشمل الإيرادات النفطية، ومبيعات السلع والخدمات، والجزاءات والغرامات) نحو 723 مليار ﷼ في العام 2025م، مسجّلة انخفاضًا بنسبة 10.1% (81 مليار ﷼) مقارنة بالميزانية المعتمدة، ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية. حيث بلغ متوسط أسعار خام برنت نحو 69.1 دولار للبرميل في العام 2025م، مقارنة بنحو 80.5 دولار للبرميل في العام 2024م.

مقارنة الإيرادات الفعلية لعام 2025م مع الميزانية

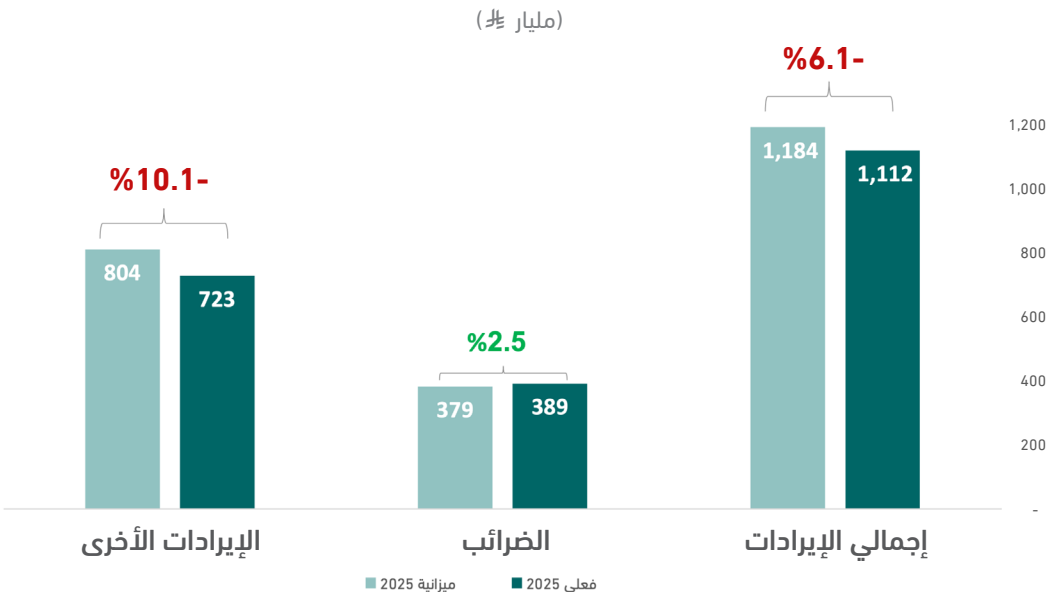

المصدر: وزارة المالية.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

ب- النفقات

بلغ **إجمالي النفقات** لعام 2025م نحو 1,388 مليار ﷼ بارتفاع نسبته 8.0% (103 مليار ﷼) مقارنة بالميزانية المعتمدة، وجاءت الزيادة نتيجة استمرار التقدم في عملية تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية، إضافة إلى النفقات المرتبطة ببرامج الدعم والإعانات الاجتماعية بما يضمن تعزيز كفاءة الإنفاق الموجّه إلى دعم الفئات المستهدفة وتنفيذ الإستراتيجيات الداعمة للتغير الهيكلي ذات الطبيعة التنموية بهدف تحقيق تنمية شاملة للقطاعات وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتسريع تنفيذ المشاريع والبرامج والمبادرات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي المستدام، علاوةً على تمكين القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية، ورفع جودة الخدمات العامة ومستوى جودة الحياة للمواطنين والمقيمين.

النفقات التشغيلية

بلغت النفقات التشغيلية في العام المالي 2025م نحو 1,220 مليار ﷼ مرتفعة بنسبة 10.8% (119 مليار ﷼) عن الميزانية المعتمدة، مدفوعةً بعدد من العوامل أبرزها سداد مستحقات ذات طبيعة غير متكررة ونفقات مرتبطة بأولويات إستراتيجية ووطنية.

شهد **باب تعويضات العاملين** ارتفاعًا بنسبة 2.4% (14 مليار ﷼) عن الميزانية المعتمدة؛ يُعزى ذلك بشكل رئيس إلى صرف بدلات ومستحقات تعود لسنوات سابقة تم إقرارها وصرفها خلال العام 2025م.

كما سجّل **باب السلع والخدمات** ارتفاعًا بنسبة 19.2% (51 مليار ﷼) استمرارًا لتنفيذ أولويات الحكومة الإستراتيجية ودعم التنويع الاقتصادي، إلى جانب رفع مستوى جودة وكفاءة الخدمات العامة، حيث تم توجيه إنفاق إضافي لدعم إستراتيجية الصناعة لما لها من دور في رفع إنتاجية وكفاءة المصانع وتعزيز المحتوى المحلي وتحفيز الاستثمارات الصناعية، إضافة إلى دعم بطولة كأس العالم للألعاب الإلكترونية ذات التأثير الاقتصادي والسياحي المباشر، حيث يُسهم في زيادة أعداد الزوّار وتنشيط قطاعات السياحة والترفيه، ويزيد من الاستهلاك الخاص.

وسـجّل البـاب تعزيـزًا إضافيًـا فـي الإنفـاق علـى الإسـتراتيجية الوطنيـة للميـاه نظـرًا لأهميتهـا فـي تطوير البنية التحتية ورفع كفاءة واستدامة خدمات المياه.

وفـي السـياق ذاتـه، ارتفـع الصـرف علـى **بـاب المنافـع الاجتماعيـة** بنسـبة 1.7% (2 مليـار ﷼) مقارنـةً بالميزانيـة المعتمـدة؛ ويأتـي ذلـك اسـتمرارًا للعمـل القائـم علـى رفـع كفـاءة الدعـم الاجتماعـي الـذي يواصـل تحقيـق أثـر إيجابـي ملمـوس علـى مسـتوى البرامـج والنتائـج العامـة، إضافـة إلـى ارتفـاع نفقـات الـعلاج.

مـن ناحيـة أخـرى، انخفـض الصـرف علـى **بـاب نفقـات التمويـل** بنسـبة 7.2% (4 مليـار ﷼) مقارنـة بالميزانيـة المعتمـدة؛ وذلـك نتيجـةً لاتبـاع نهـج تحوّطـي فـي مرحلـة إعـداد الميزانيـة، حيـث بُنيـت التقديـرات الماليـة علـى افتراضـات حـذرة تأخـذ فـي الاعتبـار التقلبـات المحتملـة فـي أسـعار الفائـدة والظـروف الاقتصاديـة المرتبطـة بهـا، وذلـك تحوّطًـا لأي تغيّـرات مسـتقبلية قـد تطـرأ علـى تكلفـة الاقتـراض، بمـا يسـهم مـن تعزيـز كفـاءة إدارة الديـن، وضمـان الاسـتقرار المالـي، والحـد مـن المخاطـر الماليـة المحتملـة علـى المديـن المتوسـط والطويـل.

ارتفـع الصـرف علـى **بـاب المنـح** بمـا يزيـد علـى 100% (4 مليـار ﷼)؛ وذلـك انعكاسًـا للـدور الرئيسـي للمملكـة فـي دعـم الجهـود الدوليـة وأنشـطة الإغاثـة وتعبيـرًا عـن الـدور الإنسـاني والتنمـوي. إضافـة إلـى ذلـك، ارتفـع الصـرف علـى **بـاب المصروفـات الأخـرى** بنسـبة 56.3% (48 مليـار ﷼)، نتيجـةً لاسـتكمال الالتزامـات الماليـة القائمـة الداعمـة لتحقيـق أهـداف الإسـتراتيجيات الوطنيـة الرقميـة والابتكاريـة، حيـث يُعـدّ البـاب دعامـةً أساسـية فـي تنفيـذ تلـك الإسـتراتيجيات، منهـا إسـتراتيجية البيانـات والـذكاء الاصطناعـي ودعـم الطاقـة الخضـراء والهيدروجيـن. كمـا تشـمل الإنفـاق علـى الدعـم السـكني تحـت مظلـة برنامـج الإسـكان، إضافـة إلـى دعـم مخصصـات المبتعثيـن للخـارج.

النفقات الرأسمالية

بلـغ إجمالـي **النفقـات الرأسـمالية** فـي نهايـة العـام 2025م نحـو 169 مليـار ﷼ بانخفـاض نسبته 8.3% (15 مليار ﷼) عن الميزانية المعتمدة؛ وذلك نتيجةً لتحقيق مستهدفات عددٍ من المشاريع ودخول عدد منها حيز التشغيل، مثل: مشروع النقل العام لمدينة الرياض، إضافةً إلى الانتهاء من جزء كبير من مشروع توسعة المسجد الحرام، وتشغيل المرحلة الأولى من مشروع القدية، وأجزاء من مشروع البحر الأحمر، والانتهاء من مطار البحر الأحمر.

مقارنة الأداء الفعلي لعام 2025م مع الميزانية

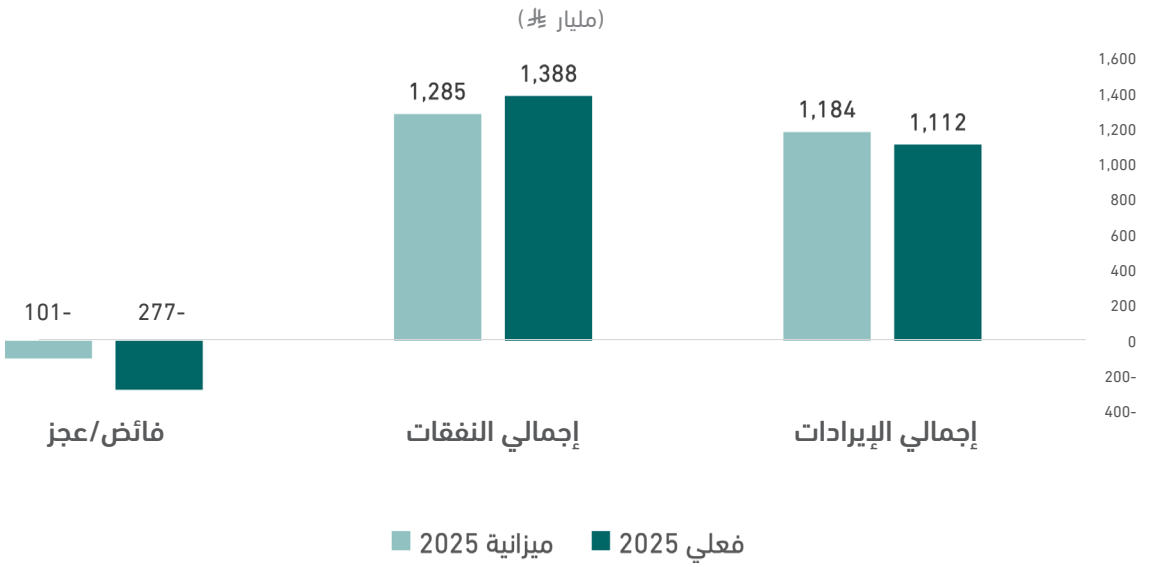

المصدر: وزارة المالية.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

المنصرف على القطاعات

فيما يتعلق بالأداء الفعلي للنفقات على مستوى القطاعات بنهاية العام 2025م مقارنةً بالميزانية المعتمدة، شهد **قطاع الإدارة العامة** ارتفاعًا بنسبة 30.5%، كما ارتفع الإنفاق على **قطاع الخدمات البلدية** بنسبة 42.4%، ويأتي هذا الارتفاع انعكاسًا لتنفيذ المشاريع التحولية والكبرى ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزًا لمسار التنمية المستدامة. وشهد الإنفاق على **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** ارتفاعًا بنسبة 7.3% نتيجةً لاستمرار جهود الحكومة في

توفير الأدوية والمستلزمات الطبية، ودعم الإستراتيجيات الوطنية، إلى جانب تسوية مستحقات عن سنوات سابقة متعلقة ببعض البدلات كانت تحت المراجعة. وارتفع الإنفاق على **قطاع الموارد الاقتصادية** بنسبة 6.5% وذلك نتيجةً لتوجيه إنفاق إضافي لدعم إستراتيجية الصناعة لما لها من دور في رفع إنتاجية وكفاءة المصانع وتعزيز المحتوى المحلي وتحفيز الاستثمارات الصناعية، مع زيادة شراء القمح والشعير لضمان استدامة المخزون الاحتياطي لهما مما يدعم إستراتيجية الزراعة واستمرارية الأمن الغذائي في المملكة. كما ارتفع الصرف على **البنود العامة** بنسبة 22.4%، انعكاسًا لدخول العديد من المشاريع الكبرى حيز التنفيذ. وشهد كل من **قطاع التعليم وقطاع الأمن والمناطق الإدارية وقطاع التجهيزات الأساسية والنقل** ارتفاعًا بنسبة 5.6%، 5.1%، 1.0% على التوالي. في المقابل شهد القطاع العسكري انخفاضًا بنسبة 8.5%.

النفقات الفعلية للقطاعات

(مليار ﷼ مالم يذكر غير ذلك)

القطـــاع	فعلي 2023	فعلي 2024	ميزانية 2025	فعلي 2025	"التغير%" فعلي 2025 - ميزانية 2025
الإدارة العامة	48	54	44	58	%30.5
العسكري	254	237	272	249	%8.5-
الأمن والمناطق الإدارية	114	127	121	127	%5.1
الخدمات البلدية	77	116	65	92	%42.4
التعليم	210	204	201	212	%5.6
الصحة والتنمية الاجتماعية	256	273	260	279	%7.3
الموارد الاقتصادية	85	93	87	92	%6.5
التجهيزات الأساسية والنقل	40	44	42	42	%1.0
البنود العامة	208	228	192	236	%22.4
المجموع	**1,293**	**1,375**	**1,285**	**1,388**	**%8.0**

المصدر: وزارة المالية.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

ج- عجز الميزانية والدين العام

واصلت حكومة المملكة خلال العام 2025م جهودها نحو تعزيز متانة الاقتصاد المحلي ورفع مستوى مرونته، وذلك عن طريق تحقيق التوازن بين مستهدفات النمو الاقتصادي واستدامة المالية العامة. وأسهمت المبادرات والإصلاحات الهيكلية المنفَّذة ضمن إطار رؤية السعودية 2030 في تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الإيرادات غير النفطية. وقد كثّفت الحكومة في الأعوام السابقة تنفيذ البرامج والمشاريع التحولية التي تهدف إلى توسيع القاعدة الاقتصادية وتحفيز الاستثمارات، وتسريع تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية والمشاريع الكبرى ذات الأثر الاقتصادي.

ونتيجة لما تتمتع به المالية العامة في المملكة من مرونة عالية، مكّنتها من الاستجابة للتطورات الاقتصادية والمالية محليًا ودوليًا مما أسهم في المحافظة على المكتسبات وتعزيز القدرة على الاستجابة للمتغيرات.

بناء عليه، سجّلت الميزانية الفعلية بنهاية العام 2025م عجزًا بنحو 277 مليار ﷼ (ما يعادل 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل عجز بنحو 101 مليار ﷼ في الميزانية المعتمدة (ما يعادل 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي). ويعود ذلك في المقام الأول إلى الزيادة في إجمالي النفقات نتيجة تبني الحكومة سياسات الإنفاق التوسعي الداعم للنمو الاقتصادي.

بلغ إجمالي **حجم عمليات التمويل** بنهاية العام 2025م نحو 402 مليار ﷼[5]، حيث شكّل التمويل المحلي منها نسبة 69% في حين بلغ التمويل الخارجي نسبة 31%. شملت هذه العمليات التمويلية تمويل كامل العجز في الميزانية البالغ نحو 277 مليار ﷼، وسداد أصل الدين المستحق لعام 2025م بنحو 38 مليار ﷼، أيضًا عمليات شراء مبكر من سندات وصكوك مستحقة للأعوام من 2025م حتى العام 2029م وذلك بقيمة إجمالية تجاوزت 60.4 مليار ﷼ وإصدار صكوك جديدة مقابلها بنحو 60.3 مليار ﷼، بهدف الإدارة الاستباقية لمخاطر إعادة التمويل والاستحقاقات المستقبلية لمحفظة الدين. إضافة إلى نحو 42 مليار ﷼ تمويلًا

(5) تشمل على التغير في سعر الصرف لإصدارات اليورو.

استباقيًا لتأمين وخفض جزء من الاحتياجات التمويلية لعام 2026م. عليه؛ بلغ حجم محفظة الدين العام نحو 1,519 مليار ﷼ بنهاية العام 2025م (ما يعادل 31.8% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل حوالي 1,300 مليار ﷼ (أي ما يعادل 29.9% من الناتج المحلي الإجمالي) وفق تقديرات الميزانية المعتمدة. وبذلك تُشكّل الديون المحلية نسبة 62.1% من إجمالي محفظة الدين العام فيما تبلغ الديون الخارجية نسبة 37.9%.

حجم إصدارات الدين العام 2025م

(مليار ﷼ مالم يذكر غير ذلك)

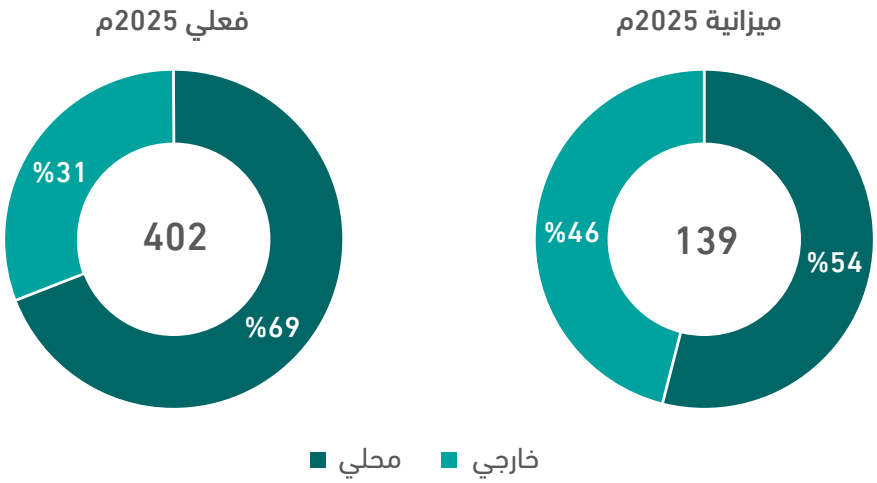

المصدر: وزارة المالية

بلغ متوسط أجل الاستحقاق لمحفظة الدين العام 9 سنوات بنهاية العام 2025م مقارنة بـ 9.2 سنوات في العام 2024م. كما بلغ متوسط تكلفة التمويل لمحفظة الدين بنهاية العام 2025م حوالي 3.8% مقارنة بحوالي 3.7% في العام 2024م، ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم محفظة الدين.

سجّل **رصيد الاحتياطيات الحكوميـة** بنهايـة العام 2025م نحـو 399 مليـار ﷼ مرتفعًا بنحو 9 مليار ﷼ مقارنة بالميزانية المعتمدة، وذلك نتيجة تحصيل عوائد استثمار وودائع وإقفال قروض.

مقارنة إصدارات الدين وحجم الدين العام وإجمالي السحب من الاحتياطيات الحكومية

في نهاية العام 2025م مع الميزانية (مليار ﷼)

	فعلي 2023	فعلي 2024	ميزانية 2025	فعلي 2025
حجم الدين العام في نهاية العام	**1,050**	**1,216**	**1,300**	**1,519**
إجمالي إصدارات الدين	**189**	**245**	**139**	*** 402**
إجمالي الإصدارات المحلية	88	168	75	277
إجمالي الإصدارات الخارجية	101	77	64	** 124
رصيد الاحتياطيات الحكومية في نهاية العام	**390**	**390**	**390**	**399**

* تشمل إصدارات لغرض سداد أصل الدين المستحق بنحو 38 مليار ﷼، وعمليات شراء مبكر من سندات وصكوك مستحقة للأعوام القادمة بنحو 60 مليار ﷼، وعمليات تمويلية استباقية لتأمين وخفض جزء من الاحتياجات التمويلية لعام 2026م بنحو 42 مليار ﷼.

** تشمل على التغير بسعر الصرف لإصدارات اليورو.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.